

«اتحاد الشركات الاستثمارية» يقدم مقترحات لعلاج أزمة شركات الاستثمار



جابر السبيعي

أوضح أمين عام اتحاد الشركات الاستثمارية د.رضان الشراح أن الاتحاد اعتمد مقترح لجنة السياسات الاقتصادية بالاتحاد والخاص بالخطوط العريضة لسياسة الدولة للقطاع المالي.

وأضاف أن المقترح قدمه نائب رئيس الاتحاد بدر ناصر الاستيثمي إلى المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، متمنياً أن يفي بالقرض الذي أعد من أجله خدمة للاقتصاد الوطني.

ويفسأ يلي الخطوط العريضة المقترحة لسياسة الدولة للقطاع المالي:

1 - دولة الكويت.. الوضع المالي والسياسي المتحيزان وتحدياتهما استمرت معاناة قطاع الاستثمار منذ بداية أزمة التصنيفات الائتمانية المالية في 2008. وقد تعرفت الاقتصادات الدولية العالمية على المشاكل الناتجة عن هذه الأزمة مبكراً مما مكّنها من تحديد الإجراءات التصحيحية وتطبيقها، بينما ظلت دولة الكويت صامتة حيال المشاكل التي تواجه القطاعات غير المصرفية.

ولوضع الأمور في سبيلها المناسب، يذكر أن ديون شركات الاستثمار في الكويت بلغت 8.1 مليار دينار من 2008 أي ما نسبتته 22,9٪ من إجمالي الناتج المحلي. وفي نفس العام، بلغت ديون الرهن العقاري في الولايات المتحدة ما نسبته 10٪ من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة. أما أزمة الديون الأوروبية التي تتكون من الديون السيادية في البرتغال وإيرلندا واليونان، فتمثل ما نسبته 5٪ من إجمالي الناتج المحلي. ورغم أن المشاكل المالية في الغرب أصغر نسبياً من مشكلتنا، إلا أن الحكومات الغربية ارتأت أن تتحلل هذه التحديات الاقتصادية أولويات وطنية، ومن الضروري التدخل لحلها.

وعمل القطاع الاستثمار في الكويت باجتها لحل مشاكله بنفسه، ونتج عن هذه الجهود الناتية تقليص ديون القطاع بنسبة 35٪ خلال الثلاثة أعوام الماضية، حيث انخفضت الديون إلى 5.8 مليارات دينار أي ما نسبته 16,21٪ من إجمالي الناتج المحلي. وحقق قطاع الاستثمار ذلك عن طريق بيع أصوله الأكثر سيولة ما نسبته 5.8 مليارات دينار أي ما نسبته 16,21٪ من إجمالي الناتج المحلي. وحقق قطاع الاستثمار ذلك عن طريق بيع أصوله الأكثر سيولة ما نسبته 5.8 مليارات دينار أي ما نسبته 16,21٪ من إجمالي الناتج المحلي. وحقق قطاع الاستثمار ذلك عن طريق بيع أصوله الأكثر سيولة ما نسبته 5.8 مليارات دينار أي ما نسبته 16,21٪ من إجمالي الناتج المحلي.

ويعتمد بشكل مبالغ فيه على عوائد الاستثمارات وينقصه القاعدة الأساسية لتحقيق الدخل من الرسوم

إجمالي الأصول المدارة من قبل شركات الاستثمار انخفض من 18,6 مليار دينار في 2008 إلى 9,1 مليارات دينار في 2011

تكريس الشفافية وتوافر المعلومات، التركيز على إصلاح الخدمات المقدمة من القطاع الحكومي، تعزيز مشاركة القطاع الخاص في صياغة وتطبيق سياسات الدولة، تكريس محاسبة قيادة القطاع الحكومي على الأداء والحرص على تطبيق قواعد الإدارة العامة في المؤسسات الحكومية.

بناء قدرات المؤسسات

1 - يجب إجراء إصلاحات في القطاع الحكومي في مجال الحوكمة والشفافية والفعالية، حيث أصبح تحديد مؤسسات الحكومة المختلفة بيئة صديقة للعميل أو المستثمر ضرورة ملحة ولا يمكن الاستغناء عنها.

2 - إيجاد أدوات صنع سياسات تضمن التنسيق الأمثل بين المؤسسات الحكومية المختلفة التي تتعامل مع القطاع الخاص.

3 - تطوير المؤسسات الحكومية التي تتعامل مع القطاع الخاص وجعلها في مصاف المؤسسات العالمية الراقية، وذلك عن طريق استخدام جميع نواحي العمل التي تشمل إدارة الموارد البشرية، والحوكمة، وأفضل الممارسات لتشجيع التميز في الأداء.

4 - تطوير القدرات التقنية والمؤسسية في القطاع الحكومي لتمكينها من مواجهة التحديات الطارئة على بيئة العمل بحلول استباقية، وعدم كفاية لجهود المؤسسات الحكومية إلى الاستثمارات الدولية بحد ذاتها دون توافر العمق المعرفي المطلوب في المؤسسات الحكومية للتعامل مع المعلومات الواردة في هذه الاستثمارات وتطبيق سياساتها.

5 - يجب أن تكون المؤسسات الحكومية التي تتعامل مع القطاع الخاص أكثر تنافسية وعلى مستوى عالٍ من حيث سياسات توظيف الموارد البشرية، والرؤية، والانفتاح على الأعمال التجارية.

6 - تكريس مبادئ السوق الحرة ورموزة الأسعار لتعكس تغيرات العرض والطلب وتمايز السلع والخدمات المقدمة من قبل القطاع الخاص، يجب ألا تقوض الجهات الرقابية مرونة الأسعار هذه.

7 - وقف تدخل بعض المؤسسات الحكومية كمنافسين للقطاع الخاص، وهو الأمر الذي يرتب عليه مزاحمة القطاع الخاص بدلاً من تكريمه الدور الحكومي الرئيسي في تعزيز دور القطاع بدلاً من إضعافه.

8 - وضع حلول نهائية لمشكلة الفروقات بين اجور العاملين في القطاع الخاص والقطاع الحكومي التي تشوه سوق العمل، وهو امر بالغ الأهمية لتوفير القطاع الخاص في الكويت.

9 - تمكين المستثمرين من الحصول على اراض من خلال إجراءات تنسجم بالعدالة والشفافية لما لذلك من أهمية قصوى للقطاع الخاص ليكون قادراً على المساهمة في نمو اقتصاد مستدام ومتزن.

10 - يجب أن تصاحب إجراءات مكافحة الفساد مؤشرات أداء رئيسية لتتضح الحوكمة في أداء دورها في تمكين القطاع الخاص، وتشمل هذه المؤشرات نمو القطاع غير النفطى، وخلق فرص الوظيفية في القطاع الخاص، والاستثمار الاجنبي المباشر.

11 - يجب على الحكومة ان تصنع او ترجع الى مؤسسات وسياسات التكافؤ للتأكد من عدم نزول المؤسسات الحكومية في نزاعات مع القطاع الخاص تكون فيها هي الخصم والحكم في آن واحد.

12 - الناشئ عن الحوكمة والشفافية الذي انطلق اثر الازمة المالية يجب ألا يقتصر على القطاع الخاص وحده نظرا لأهمية وحساسية الدور المناط بالقطاع الحكومي الذي يجب ان يكون شمولاً بجهود تعزيز الشفافية والكفاءة والفعالية، ان ايماننا بأهمية الحوكمة لهو ايمان راسخ ويتجاوز القطاع الخاص ليمتد الى جميع مؤسسات الدولة، ويجب غرس ثقافة الترقية ومكافأة الجدارة والشفافية ووضع خطط واضحة للتمتين، وتوظيف الموظفين الحكوميين صلاحيات كبيرة في اتخاذ القرار، وربط الترقية والتعويضات الوظيفية بمعايير تقديم الخدمة الناتجة، وتوفير التدريب للقطاع العام ليكون أكثر توجهاً نحو تحقيق الاهداف ومصمماً لتشجيع الموظفين على الاجتهاد لاحتياجات مستخدمي الخدمات

العامة، كما يجب تشجيع وتسهيل التنسيق وتدفق المعلومات ما بين ادارات المؤسسة الواحدة.

3 - القطاع المالي الكويتي: أهميته في الاقتصاد الوطني تفرض لزوم استمراره

منذ اندلاع الازمة المالية، وتأثيرها الحاد خلال السنوات الثلاث الاخيرة، شهدت شركات الاستثمار الكويتية العديد من التحديات، بما فيها انخفاض الاصول المدارة بشكل عام، وصعوبة اعادة الرسملة، وتراجع ادائها في سوق الاسهم، وزيادة الضغوط التنظيمية، وكان نموذج العمل السابق الذي شدد على الدخل الاستثماري المتقلب جدا بدلا من دخل الرسوم المستمر لم يساعد هذه الشركات كما ينبغي، علاوة على ان التركيز على المنتجات كان في معظم الاحيان مرتكزا على المؤشر، يصاحبه افتقار الي تقديم منتجات متطورة تعتمد على المهارات.

لكن القبول بالغاء القطاع يعد متسرعاً نظراً لدور الوساطة الذي يلعبه بجانب القطاع المصرفي في الاقتصاد الكويتي، فبينما يقوم القطاع المصرفي - كمؤسسات مستقلة للايداعات - يلعب دور الوسيط لتمويل التنمية الصناعية والشركات الاستثمارية، يمكن للقطاع الاستثماري - كمؤسسات غير مستقلة للايداعات - ان يكمل هذا الدور عن طريق ادوات تمويل متنوعة مثل الاسهم، وقروض الميزانين، والسندات، والصكوك وغيرها من الادوات الاستثمارية، وبامكان الشركات الاستثمارية توفير مداخل للمستثمرين من المؤسسات والافراد ذوي الدخول العالية لتمويل المشاريع التي تتطلب فهما عميقا من قبل المتخصصين، كما يمكنها ايجاد وتقديم منتجات مبتكرة قادرة على توزيع المخاطر على شريحة واسعة من المعنئين، وبذلك تحسن قابلية التمويل المصرفي للمشاريع، ولا يقتصر دور هذا النوع من الوساطة على تحسين فرص التمويل للمستثمرين، ولكنه ايضا يحسن من سيولة الائتمانية وهو مطلب رئيسي في ظل تعثر الأوضاع الراهنة، وبهذا تنخفض التكلفة النهائية على العميل بشكل كبير.

ان دور الشركات الاستثمارية بالوساطة بعدد بالغ الأهمية خصوصا في محيط يتسم بتراجع شبيهة البنوك للمخاطر بسبب الازمة المالية، لذلك تزداد أهمية شكل وماتة أداء الشركات الاستثمارية لتتسرع عجلة التنمية، وتوفير الوظائف ورووس الافراد، ان للقطاع الاستثماري معنى بشكل رئيسي في عملية التنمية بالبلاد، وبالتالي من الضروري لاجمع اصحاب الشأن ان يتخذوا اجراءات عملية لاستعادة عافية وسلامة القطاع.

ويمكن تلخيص دور القطاع المالي غير البنكي في الاقتصاد الوطني في التالي:

1 - وسائل الاستثمار الجماعي: أصبحت وسائل الاستثمار الجماعي قناة ضرورية للاستثمارات، وفي الكويت، يقوم مجتمع المساواة على التقسيم المتكافئ للثروة، حيث لا توجد أي مجموعة أو عائلة تملك الثروة الكافية لإيجاد المشاريع الضخمة للبنية التحتية، أو لإيجاد كيانات تجارية تملك القدرة على المساهمة في خلق وظائف جديدة، لذلك، أصبحت شركات الاستثمار وسائل ذات قدرة على تجميع رؤوس الاموال والاستثمار في المشاريع الضخمة، الا ان اجمالي اصول الشركات الاستثمارية انخفض بواقع 5,8 مليارات دينار كنتيجة لبيع الاصول وانخفاض قيمتها.

2 - أدوات الاستثمار: توفر هذه الأدوات منتجات استثمارية مختلفة للمستثمرين في الكويت، كما توفر قنوات لتوظيف المخدرات من القطاعات الاقتصادية المنتجة، والاهم من ذلك، تقوم هذه الأدوات باستثمار الثروات داخل الكويت، وبالتالي تضيف الى اقتصاد الدولة وظائف جديدة، الا ان اجمالي اصول المدارة من قبل شركات الاستثمار انخفض من 18,6 مليار دينار في 2008 السى 9,1 مليارات دينار في 2011، اي انخفض بنسبة 49٪ خلال الثلاث سنوات الماضية، ويعود معظم هذا الانخفاض الى التخطيط الضعيف ل طرح قوانين واحكام هيئة اسواق المال، حيث لم تتعامل بشكل واقعي مع وضع سوق المال والادوات المالية الموجودة في الكويت مثل صناديق سوق المال، وصناديق الاسهم الخاصة، وصناديق السندات، وصناديق المشتقات وغيرها.

3 - الخدمات المالية والتمويلية: تقوم شركات الاستثمار بتمويل المشاريع الضخمة في الكويت بشكل نشط، ففي الماضي كان الاعتماد مقتصرا على الشركات العالمية الكبرى لتنفيذ المشاريع الضخمة، الا ان شركات الاستثمار أصبحت تقوم بتجميع الديون والاسهم لتمويل الشركات المحلية من تنفيذ هذه المشاريع، وكان لدور شركات

الاستثمار عدة فوائد: خلق قيمة مضافة للاقتصاد عن طريق خفض تكلفة رأس المال، ايجاد وظائف جديدة ذات قيمة عالية للمكوثيين، تنويع مصادر الدخل، الا انه منذ بداية الازمة المالية، فشلت معظم ادرجات الاسهم في البورصات، او لم يتم ادرجها في السوق.

4 - أركان السياسة المالية المقترحة

1- 4) تحقيق التوافق حول دور القطاع المالي في الاقتصاد الوطني: ضرورة تدخل الدولة لدعم القطاع المالي مع المحافظة على المال العام وتعليمية: كانت التوظنة السابقة ضرورية لتشجيع الدولة على تخصيص أموال لدعم القطاع المالي فيها ضمن خلال صندوق أو صناديق تتوافر فيها مواصفات رئيسية تسمح للدولة يلعب الدور المزوج الذي يتمثل بالتالي:

1 - دور صانع السوق الذي يضخ السيولة من أجل وقف تدور أسعار الأصول، وهو التدور الذي أدى إلى تراجع المؤسسات المالية بشكل عام والقطاع الخاص بشكل أوسع.

ب- الاستثمار في لعب دور المستثمر السايدي الرئيسي من خلال المحافظة على المال العام وتعليمية. ومن الخير للاهتمام أنه رغم الظروف الصعبة التي تشهدها اسواق المال الرئيسية والثانوية في البلاد، فهناك كم كبير من الفرص التي يمكن للدولة الدخول من خلالها لخص السيولة ومن ثم تخليتها العجلة الاقتصادية فيها، مع إمكانية واضحة لتحقيق العوائد وتعليميم المال العام.

وبالتالي، تظهر في الأفق مجالات واضحة لأن تتحرك الدولة بقتدار بالذات خلال إنشاء صندوق/صناديق تحقق المبادئ التالية:

1- الحصر على أن يكون دور الدولة محصورا في الإقراض المالي، بل بدور أن يقدم برنامجا يوفر سيولة لأسواق المال الرئيسية (رؤوس أموال مثالا) والثانوية (تداول الأوراق المالية كالاسهم والسندات)، وبحقق عوائد اقتصادية لخزينة الدولة في ذات الوقت على الأمدين المتوسط والطويل.

2- أن يحقق الصندوق الصناديق تضارفا في المصالح بين الدولة والقطاع الخاص.

3 - ليس هناك ما يمنع أن يأخذ الصندوق / الصناديق بعين الاعتبار المخاطر التي تتحملها الدولة جراء قيامها بالاستثمار نقدا، وذلك بمكافآت بعوائد تفضيلية.

4 - ينبغي الحصر على وضع ضوابط واضحة لإدارة مخاطر الصندوق الصناديق، بحيث يتم توزيع الاموال في استثمارات مختلفة تحقق التنوع وتمنع أي شبهات حول تضارب المصالح.

5- أن يتم تقييم استثمار المستحقين للدخول بالصندوق من قبل أطراف محايدة.

4- إعادة هيكلة شركات القطاع المالي المتعثرة في صميم المشكلة تكمن درجة الاختلاف في حجم تعثر شركات الاستثمار.

وبالتالي، يصبح من الضرورة بمكان تصنف شركات الاستثمار اعتمادا على وضعها الحالي والمتوقع في شبه قوي، وضعيف.

الشركات المالية:

1- تهيئتها للاستحواذ على وحدات قابلة للنمو من الشركات الضعيفة.

2 - تمكينها من السيولة (قروض ميسرة) بشروط مناسبة تتيج لها بيع تلك الأصول بأسعار أقل وبأسعار مشجعة.

3 - السماح للصناديق الحكومية الخاصة بالحصول على دين الاستثمارين في القطاع الخاص والبنوك، مثل تلك الصناديق يمكن ان تملأ الفراغ الذي تركه الاستثمارين في المؤسسات الإقليمية والعالمية.

إدارة أصول، وخدمات مصرفية استثمارية، وملكية خاصة.

2 - توزيع الوحدات القابلة للنمو والتي لديها أهمية اقتصادية مستمرة (مثل إدارة الأصول) على الشركات القوية، بهدف الحفاظ على ثقة المستثمر فضلا عن المواهب المخبئة.

3 - تسهيل تصفية الوحدات غير القابلة للنمو في الشركات الصحية عبر برنامج استحواذ على الأصول.

عمليات الإفلاس

يجب تأهيل النظام القضائي ليتعامل بفاعلية مع عمليات إعادة تنظيم الإفلاس التي تمكن إعادة هيكلة الديون بشكل فاعل وعادل. ورغم أن القانون يوفر له (الصلح الوافي من الإفلاس)، إلا أن الخبراء والهيئات القضائية لا يمكنون الخبرة الكافية للتعامل مع تعقيدات عمليات الإفلاس الحالية، ونتيجة لذلك يصل الدائن والمدين إلى طريق مسدود يجبرهم على إبقاء الوضع القائم على ما هو عليه،

ب- 4) تحقيق التوافق حول دور القطاع المالي في الاقتصاد الوطني: ضرورة تدخل الدولة لدعم القطاع المالي مع المحافظة على المال العام وتعليمية: كانت التوظنة السابقة ضرورية لتشجيع الدولة على تخصيص أموال لدعم القطاع المالي فيها ضمن خلال صندوق أو صناديق تتوافر فيها مواصفات رئيسية تسمح للدولة يلعب الدور المزوج الذي يتمثل بالتالي:

1 - دور صانع السوق الذي يضخ السيولة من أجل وقف تدور أسعار الأصول، وهو التدور الذي أدى إلى تراجع المؤسسات المالية بشكل عام والقطاع الخاص بشكل أوسع.

ب- الاستثمار في لعب دور المستثمر السايدي الرئيسي من خلال المحافظة على المال العام وتعليمية. ومن الخير للاهتمام أنه رغم الظروف الصعبة التي تشهدها اسواق المال الرئيسية والثانوية في البلاد، فهناك كم كبير من الفرص التي يمكن للدولة الدخول من خلالها لخص السيولة ومن ثم تخليتها العجلة الاقتصادية فيها، مع إمكانية واضحة لتحقيق العوائد وتعليميم المال العام.

وبالتالي، تظهر في الأفق مجالات واضحة لأن تتحرك الدولة بقتدار بالذات خلال إنشاء صندوق/صناديق تحقق المبادئ التالية:

1- الحصر على أن يكون دور الدولة محصورا في الإقراض المالي، بل بدور أن يقدم برنامجا يوفر سيولة لأسواق المال الرئيسية (رؤوس أموال مثالا) والثانوية (تداول الأوراق المالية كالاسهم والسندات)، وبحقق عوائد اقتصادية لخزينة الدولة في ذات الوقت على الأمدين المتوسط والطويل.

2- أن يحقق الصندوق الصناديق تضارفا في المصالح بين الدولة والقطاع الخاص.

3 - ليس هناك ما يمنع أن يأخذ الصندوق / الصناديق بعين الاعتبار المخاطر التي تتحملها الدولة جراء قيامها بالاستثمار نقدا، وذلك بمكافآت بعوائد تفضيلية.

4 - ينبغي الحصر على وضع ضوابط واضحة لإدارة مخاطر الصندوق الصناديق، بحيث يتم توزيع الاموال في استثمارات مختلفة تحقق التنوع وتمنع أي شبهات حول تضارب المصالح.

5- أن يتم تقييم استثمار المستحقين للدخول بالصندوق من قبل أطراف محايدة.

4- إعادة هيكلة شركات القطاع المالي المتعثرة في صميم المشكلة تكمن درجة الاختلاف في حجم تعثر شركات الاستثمار.

وبالتالي، يصبح من الضرورة بمكان تصنف شركات الاستثمار اعتمادا على وضعها الحالي والمتوقع في شبه قوي، وضعيف.

الشركات المالية:

1- تهيئتها للاستحواذ على وحدات قابلة للنمو من الشركات الضعيفة.

كافية ليبننتا الحالية، ولأنها تهدد نموذج العمل في صناعة الخدمات المالية غير البنكية ومنها:

1 - حظر الشركات المديرة من تعيين أعضاء مجلس ادارة في الشركات التي تستثمر فيهما فيما يتنافى مع السياسات الخاصة والتي تقدم قيمة مضافة لشركاتها من خلال المشاركة في مجالسها (مادة 317 & 318) أو في حال تاسيس شركات خاصة ليكون الاستثمار من خلالها.

2 - ان القرار الصادر بخصوص الرسوم المفروضة على الأنواع المختلفة من الأنشطة الاستثمارية جاءت لتعاقب كل ما يؤسس صندوقا استثماريا خارج الكويت، يفرض 1٪ على رأس المال قبل تجميعه حتى. علما أن هذه الصناديق ضرورية أحيانا لأسباب قانونية أو ضريبية، ناهيك عن أن مثل هذه الممارسات جاءت مخالفة للاتفاقيات الدولية لمنظمة التجارة العالمية وقوانين مجلس التعاون الخليجي.

3 - بلماذا الحظر على تقديم الخدمات الاستثمارية لشركات مستثمر بها على التعامل بالاسهم بوجود الآليات الداخلية الممنعة للتسرب والمطلوبة بموجب المادة (146)؟

4 - نحو القانون من الأوراق المالية والمطوورة كالميزانين المصرفية التقليدية، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالمشاريع طويلة الأمد ذات المخاطر المرتفعة بالإضافة إلى المساعدة في خفض تكاليف التمويل.

وتفتقر المنطقة للأسف إلى سوق منظم لأدوات الدين، لذلك إن الاقتصادات الثلاثة الكبرى (الملكية العربية السعودية والأمارات العربية والكويت) لا تكن بحاجة إلى جمع الأموال على مثل هذه السوق بجمع الفوائض المالية المرتفعة على خلفية الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط الخام، وقد تم اتخاذ بعض الخطوات الأولية في الاتجاه الصحيح على مستوى منطقة الخليج، إذ بادرت المملكة العربية السعودية إلى تأسيس سوق الصكوك في الربع الثاني من العام 2010 في إطار «تداول»، من أجل تنظيم الصكوك، في هذا المجال على مستوى منطقة الخليج.

3 - ليس هناك ما يمنع أن يأخذ الصندوق / الصناديق بعين الاعتبار المخاطر التي تتحملها الدولة جراء قيامها بالاستثمار نقدا، وذلك بمكافآت بعوائد تفضيلية.

4 - ينبغي الحصر على وضع ضوابط واضحة لإدارة مخاطر الصندوق الصناديق، بحيث يتم توزيع الاموال في استثمارات مختلفة تحقق التنوع وتمنع أي شبهات حول تضارب المصالح.

5- أن يتم تقييم استثمار المستحقين للدخول بالصندوق من قبل أطراف محايدة.

4- إعادة هيكلة شركات القطاع المالي المتعثرة في صميم المشكلة تكمن درجة الاختلاف في حجم تعثر شركات الاستثمار.

وبالتالي، يصبح من الضرورة بمكان تصنف شركات الاستثمار اعتمادا على وضعها الحالي والمتوقع في شبه قوي، وضعيف.

الشركات المالية:

1- تهيئتها للاستحواذ على وحدات قابلة للنمو من الشركات الضعيفة.

2 - تمكينها من السيولة (قروض ميسرة) بشروط مناسبة تتيج لها بيع تلك الأصول بأسعار أقل وبأسعار مشجعة.

3 - السماح للصناديق الحكومية الخاصة بالحصول على دين الاستثمارين في القطاع الخاص والبنوك، مثل تلك الصناديق يمكن ان تملأ الفراغ الذي تركه الاستثمارين في المؤسسات الإقليمية والعالمية.

إدارة أصول، وخدمات مصرفية استثمارية، وملكية خاصة.

2 - توزيع الوحدات القابلة للنمو والتي لديها أهمية اقتصادية مستمرة (مثل إدارة الأصول) على الشركات القوية، بهدف الحفاظ على ثقة المستثمر فضلا عن المواهب المخبئة.

3 - تسهيل تصفية الوحدات غير القابلة للنمو في الشركات الصحية عبر برنامج استحواذ على الأصول.

مثل المشتقات المالية، والصكوك والمنتجات المتداولة في البورصة، ومن المتوقع أن يتم تطبيق هذا النظام بشكل كامل خلال السنة المقبلة.

وتعتبر هذه التكنولوجيا خطوة هامة باتجاه تطوير سوق الأوراق المالية. إلا أن هذه الابتكارات التي تستثمر فيهما فيما يتنافى مع السياسات الخاصة والتي تقدم قيمة مضافة لشركاتها من خلال المشاركة في مجالسها (مادة 317 & 318) أو في حال تاسيس شركات خاصة ليكون الاستثمار من خلالها.

2 - ان القرار الصادر بخصوص الرسوم المفروضة على الأنواع المختلفة من الأنشطة الاستثمارية جاءت لتعاقب كل ما يؤسس صندوقا استثماريا خارج الكويت، يفرض 1٪ على رأس المال قبل تجميعه حتى. علما أن هذه الصناديق ضرورية أحيانا لأسباب قانونية أو ضريبية، ناهيك عن أن مثل هذه الممارسات جاءت مخالفة للاتفاقيات الدولية لمنظمة التجارة العالمية وقوانين مجلس التعاون الخليجي.

3 - بلماذا الحظر على تقديم الخدمات الاستثمارية لشركات مستثمر بها على التعامل بالاسهم بوجود الآليات الداخلية الممنعة للتسرب والمطلوبة بموجب المادة (146)؟

4 - نحو القانون من الأوراق المالية والمطوورة كالميزانين المصرفية التقليدية، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالمشاريع طويلة الأمد ذات المخاطر المرتفعة بالإضافة إلى المساعدة في خفض تكاليف التمويل.

وتفتقر المنطقة للأسف إلى سوق منظم لأدوات الدين، لذلك إن الاقتصادات الثلاثة الكبرى (الملكية العربية السعودية والأمارات العربية والكويت) لا تكن بحاجة إلى جمع الأموال على مثل هذه السوق بجمع الفوائض المالية المرتفعة على خلفية الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط الخام، وقد تم اتخاذ بعض الخطوات الأولية في الاتجاه الصحيح على مستوى منطقة الخليج.

3 - ليس هناك ما يمنع أن يأخذ الصندوق / الصناديق بعين الاعتبار المخاطر التي تتحملها الدولة جراء قيامها بالاستثمار نقدا، وذلك بمكافآت بعوائد تفضيلية.

4 - ينبغي الحصر على وضع ضوابط واضحة لإدارة مخاطر الصندوق الصناديق، بحيث يتم توزيع الاموال في استثمارات مختلفة تحقق التنوع وتمنع أي شبهات حول تضارب المصالح.

5- أن يتم تقييم استثمار المستحقين للدخول بالصندوق من قبل أطراف محايدة.

4- إعادة هيكلة شركات القطاع المالي المتعثرة في صميم المشكلة تكمن درجة الاختلاف في حجم تعثر شركات الاستثمار.

وبالتالي، يصبح من الضرورة بمكان تصنف شركات الاستثمار اعتمادا على وضعها الحالي والمتوقع في شبه قوي، وضعيف.

الشركات المالية:

1- تهيئتها للاستحواذ على وحدات قابلة للنمو من الشركات الضعيفة.

2 - تمكينها من السيولة (قروض ميسرة) بشروط مناسبة تتيج لها بيع تلك الأصول بأسعار أقل وبأسعار مشجعة.

3 - السماح للصناديق الحكومية الخاصة بالحصول على دين الاستثمارين في القطاع الخاص والبنوك، مثل تلك الصناديق يمكن ان تملأ الفراغ الذي تركه الاستثمارين في المؤسسات الإقليمية والعالمية.

إدارة أصول، وخدمات مصرفية استثمارية، وملكية خاصة.

2 - توزيع الوحدات القابلة للنمو والتي لديها أهمية اقتصادية مستمرة (مثل إدارة الأصول) على الشركات القوية، بهدف الحفاظ على ثقة المستثمر فضلا عن المواهب المخبئة.

3 - تسهيل تصفية الوحدات غير القابلة للنمو في الشركات الصحية عبر برنامج استحواذ على الأصول.

الدولة	المستثمرون من القطاع الخاص	التاريخ المخطط لإطلاق المنتجات
● عوائد تبلغ 7,6٪	● سيولة فورية تصل إلى 30٪ من استثماراتهم.	● الشركات المتعثرة
● هيكल متقدم يوفر مستوى جيدا من الامان.	● إمكانية المشاركة بأدوات دين مماثلة عديدة للشركات المتعثرة يمكن تزويد القطاع الخاص بالسيولة باقل نسبة من المخاطر لتخفيف استثمارتها، أو استثمارها في فئات أخرى من الأصول، أو لاسداد ديونها، مما يحفز أسواق المال والاقتصاد.	● وبالأخص غير القابلة للتداول. جهود إعادة الهيكلة من المخاطر لتخفيف استثمارتها، أو استثمارها في فئات أخرى من الأصول، أو لاسداد ديونها، مما يحفز أسواق المال والاقتصاد.
● إمكانية بيع أو رهن الوحدات الرئيسية.	● سيولة مستقبلية من خلال صناعة سوق. تعزيز القيمة لصالح المستثمرين	● كل من المستثمرين الذين مما يقلل من تركيز المخاطر. والشركات.
● تزويد القطاع الخاص بالسيولة باقل نسبة من المخاطر لتخفيف استثمارتها، أو استثمارها في فئات أخرى من الأصول، أو لاسداد ديونها، مما يحفز أسواق المال والاقتصاد.	● سيولة مستقبلية من خلال صناعة سوق. تعزيز القيمة لصالح المستثمرين	● وبالأخص غير القابلة للتداول. جهود إعادة الهيكلة من المخاطر لتخفيف استثمارتها، أو استثمارها في فئات أخرى من الأصول، أو لاسداد ديونها، مما يحفز أسواق المال والاقتصاد.